

# بيع رباؑ مكة

ولا يجوز بيع رباؑ مكة ولا إجارؑها لما روى سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعا: رباؑ مكة حرام بيعها حرام إجارؑها، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا: مكة لا تباؑ رباؑها ولا تخلى بيوتها" رواه الأثرم . لا ندرى كيف نشرح هذا؛ فإن الواقع يخالفها. الآن تباؑ بأعلى الأثمان وتؤجر بأعلى الأثمان، وارتفعت قيم الإجار ارتفاعا زائدا، ولم يعمل بهذه الجملة ولم يعمل بهذا الكلام. هي المسألة فيها خلاف، فيرى الإمام أحمد أنها لا تملك، لا تملك البيوت ولا تملك الدكاكين ولا تملك الأراضي، ولا يجوز تأجيرها، ويرى أنك إذا سكنت في بيت مثلا ولو سنة ولم تدفع أجرؑه، فلا شيء عليك. هكذا يذهب الإمام أحمد ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة يعني بالقوة وبالغلبة، ولم يقسمها بل تركها وقفا، وحيث إنها أصبحت وقفا فلا يملكها من بنى فيها، الذين بنوا يعتبرون متبرعين يسكنون ماداموا ساكنين، فإذا استغنوا فليس لهم البيع وليس لهم الإجار إما أن يسكنوا فيها من أرادوا بدون إجار، وإما أن يمسخوها من اشترى منهم فلا يدفع ثمن، ومن استأجر منهم فلا يدفع أجرؑة هكذا يرى الإمام أحمد